



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . منشير . إعلانات وعلامات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراك سنوي
الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200 التيكس : 65 180 IMPOF DZ	سنة	سنة
	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج

لنسخة الاصلية 250 د.ج لنسخة الاصلية وترجمتها 500 د.ج لمن العدد للسنتين السابقة : حسب التسمية. وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين. المطلوب منهم ارسال لوائح الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج لمن النشر على اساس 20 د.ج للسطر .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 87 - 99 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407
الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل
الاملاك والحقوق والالتزامات والموظفين
التابعين لمركز التكوين المهني للاشغال
العمومية بسعيدة الى المدرسة الوطنية
لتكوين الاطارات.

فهرس (تابع)

جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة الى ولايات باتنة وبسكرة وتبسة. 7I4

مرسوم رقم 87 - 105 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في بشار الى ولايات بشار وتندوف وأدرار. 7I6

مرسوم رقم 87 - 106 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت ونقل حصة من أملاكها الى ولايات النعامة وسعيدة والبيض. 7I8

مرسوم رقم 87 - 107 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يعدل ويتم المرسوم رقم 83 - 333 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مدينة الجزائر. 720

مرسوم رقم 87 - 108 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يعدل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في سطيف ونقل حصة من أملاكها الى ولايتي بجاية والمسيلة. 72I

مرسوم رقم 87 - 109 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في عنابة ونقل حصة من أملاكها الى ولايتي سكيكدة وقالمة. 723

مرسوم رقم 87 - 110 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه

مرسوم رقم 87 - 100 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل مشروع سد عين الدالية (سوق أهراس). 7II

مرسوم رقم 87 - 101 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل التجهيزات المتعلقة بمشروع سد عين الدالية (سوق أهراس) عن طريق «البيع بالتقسيط». 7II

مرسوم رقم 87 - 102 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الذي يعدل الاتفاق الاول المؤرخ في أول يوليو سنة 1978 واتفاق القرض التكميلي الموقعين بمدينة الجزائر في 8 يوليو سنة 1986 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل مشروع ميناء جنجن (جيجل). 7I2

مرسوم رقم 87 - 103 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن نقل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في الاغواط الى ولايات الاغواط والجلفة وغرداية. 7I3

مرسوم رقم 87 - 104 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من

فهرس (تابع)

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام مدير جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا. 733

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الطبية بالجزائر. 733

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مديرة المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الطبية بعنابة. 733

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام نائبة مدير بوزارة التربية الوطنية. 733

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مفتش عام تقنى بوزارة البريد والمواصلات. 734

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التكوين المهني والعمل. 734

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 734

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين عضو بالمجلس التنفيذي في ولاية، رئيس قسم. 734

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام لديوان تهيئة منطقة بني شقران. 734

وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة ونقل حصة من أملاكها الى ولايتي خنشلة وأم البواقي. 724

مرسوم رقم 87 - III مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تغيير تسمية مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مستغانم ونقل مقرها وتعديل اختصاصها الاقليمي وتحويل جزء من أملاكها الى ولايتي مستغانم وغليزان. 726

مرسوم رقم 87 - II2 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة الى ولايات ورقلة واليزي وتامنغست. 728

مرسوم رقم 87 - II3 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران ونقل حصة من أملاكها الى ولاية سيدي بلعباس. 729

مرسوم رقم 87 - II4 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي 1987 حسب كل قطاع. 731

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 733

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير جامعة وهران. 733

فهرس (تابع)

الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ورقلة والمتضمنة حل مقالة الميكانيك العامة لولاية ورقلة وتحويل أصولها وخصومها. 736

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/16 المؤرخة فى 15 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البليدة والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 737

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/13 المؤرخة فى 19 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 738

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/2 المؤرخة فى 27 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى جيجل والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 740

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/14 المؤرخة فى 26 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى خنشلة والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 741

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/5 المؤرخة فى 29 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الوادى والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 742

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للصحافة «الجمهورية». 734

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة التعليم العالى. 734

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا. 735

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير المعهد الوطنى للتعليم العالى فى اللغة والآداب العربية بتيلى وزو. 735

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير المعهد الوطنى للتعليم العالى فى الاعلام الآلى بتيلى وزو. 735

مرسوم مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للتموين بالفواكه والخضر وتوفيرها بانتظام. 735

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الشؤون الخارجية

مقررات مؤرخة فى 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 تتضمن تعيين نواب مديرين، قائمين بالاعمال مؤقتا. 735

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 22 ديسمبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 56 المؤرخة فى 18 مارس سنة 1986

فهرس (تابع)

مقررات مؤرخة في أول جمادى الاولى و 2 و 8 و 12 جمادى الثانية عام 1407 الموافق أول يناير وأول و 7 و 11 فبراير سنة 1987 تتضمن تعيين أعضاء في المجالس التنفيذية للولايات، رؤساء أقسام قائمين بالاعمال مؤقتا. 749

وزارة المالية

قراران مؤرخان في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمنان تعيين ملحقين بديوان وزير المالية. 749

وزارة الاشغال العمومية

قرار مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية. 750

وزارة الصناعات الخفيفة

قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين ملحق بديوان وزير الصناعات الخفيفة. 750

مجلس المحاسبة

مقرر مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف كتاب ضبط مساعدين لدى مجلس المحاسبة. 750

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/7 المؤرخة في 20 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في تيسمسيكت والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 743

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/316 المؤرخة في 26 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في عين تموشنت والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 745

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/107 المؤرخة في 27 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في قالمة والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 746

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/76 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ورقلة والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة. 747

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987 يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية. 748

مراسيم تنظيمية

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 33 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986 الذى يعدل المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها.

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحول أملاك ومجموع الهياكل والوسائل والموظفين التابعين لمركز التكوين المهنى للاشغال العمومية بسعيدة الى المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات المختصة فى تلبية احتياجات السلك الدينى والتعليم الدينى الموضوعة تحت وصاية وزير الشؤون الدينية والموجود مقرها بسعيدة.

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة الاولى أعلاه يترتب على هذا التحويل ما يلى :

أ — اعداد :

1 — جرد كمى وكيفى وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الشؤون الدينية ووزير الاشغال العمومية ووزير المالية، يرأس هذه اللجنة ممثل وزير الاشغال العمومية.

يصادق على الجرد بقرار مشترك بين وزير الشؤون الدينية ووزير الاشغال العمومية ووزير المالية.

2 — حصيلة ختامية للوسائل تبين قيمة عناصر الممتلكات التى هى فى حوزة المركز.

يجب ان تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لايتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

مرسوم رقم 87 — 99 مؤرخ فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والالتزامات والموظفين التابعين لمركز التكوين المهنى للاشغال العمومية بسعيدة الى المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على التقرير المشترك بين وزير الشؤون الدينية ووزير الاشغال العمومية،

— وبناء على الدستور الاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 64 المؤرخ فى 2 شعبان عام 1391 الموافق 22 سبتمبر سنة 1971 والمتضمن احداث مدرسة وطنية لتكوين الاطارات،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 79 — 128 المؤرخ فى 4 رمضان عام 1399 الموافق 28 يوليو سنة 1979 والمتضمن تنظيم مراكز التكوين المهنى التابعة لوزارة الاشغال العمومية وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 127 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 19 أبريل سنة 1980 والمتضمن انشاء مركز للتكوين المهنى فى الاشغال العمومية بسعيدة،

والمتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الاسلامي للتنمية،

— وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل مشروع سد عين الدالية (سوق أهراس)،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يوافق على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل مشروع سد عين الدالية (سوق أهراس)، وينفذ طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 101 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل التجهيزات المتعلقة بمشروع سد عين الدالية (سوق أهراس) عن طريق «البيع بالتقسيط».

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 17 المؤرخ في 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل.

ومن اجل هذا يحدد وزير الاشغال العمومية الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات.

المادة 4 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير مجموع هياكل المركز ووسائله الى المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات طبقا للتشريع الجاري به العمل. تبقى حقوق وواجبات المستخدمين المذكورين خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها والتعاقدية السارية عليهم في تاريخ التحويل.

المادة 5 : يلغى المرسوم رقم 80 - 127 المؤرخ في 19 أبريل سنة 1980 والمتضمن انشاء مركز لتكوين المهني في الاشغال العمومية بسعيدة. المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 100 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامي للتنمية لتمويل مشروع سد عين الدالية (سوق أهراس).

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 17 المؤرخ في 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 17 المؤرخ فى 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الاسلامى للتنمية،

— وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع بمدينة الجزائر فى أول يوليو سنة 1978 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية لتمويل المشروع الخاص بمناء جيجل،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 79 — 11 المؤرخ فى 26 صفر عام 1399 الموافق 25 يناير سنة 1979 والمتضمن الموافقة على اتفاق القرض المبرم فى أول يوليو سنة 1978 مع البنك الاسلامى للتنمية قصد تمويل المشروع المتعلق بميناء جيجل،

— وبعد الاطلاع على اتفاق القرض التعديلى واتفاق القرض التكميلى الموقعين فى 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية لتمويل مشروع ميناء جنجن (جيجل)،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يوافق على الاتفاقين المذكورين أعلاه الموقعين فى 8 يوليو سنة 1986 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية المعدلين والمتضمن بعض الاحكام وكذلك المبالغ المنصوص عليها فى اتفاق القرض الاولى المؤرخ فى أول يوليو سنة 1978 للتمويل المتعلق بميناء جيجل المزمع انشاؤه بجنجن، وينفذ طبقا للتشريع الجارى به العمل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

والمتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الاسلامى للتنمية،

— وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع فى 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية تمويل مشروع سد عين الدالية (سوق أهراس) عن طريق «البيع بالتقسيط»،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يوافق على اتفاق القرض الموقع فى 8 يوليو سنة 1986 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية لتمويل التجهيزات المتعلقة بمشروع سد عين الدالية (سوق أهراس) عن طريق «البيع بالتقسيط»، وينفذ طبقا للتشريع الجارى به العمل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 — 102 مؤرخ فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الذى يعدل الاتفاق الاول المؤرخ فى أول يوليو سنة 1978 واتفاق القرض التكميلى الموقعين بمدينة الجزائر فى 8 يوليو سنة 1986 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الاسلامى للتنمية لتمويل مشروع ميناء جنجن (جيجل)

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

118 — 10 و 152 منه،

1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 379 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمتحدد صلاحيات البلدية والولاية، واختصاصاتهما في قطاع المياه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 328 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في الاغواط،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كفاءات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في الاغواط المحدثه بموجب المرسوم رقم 83 — 328 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها المؤسسة التي تم حلها، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى ولايات الاغواط والجلفة وغرداية لضمها الى املاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى السنة المالية 1987 بموجب القانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المنصوص عايتها في المرسوم رقم 85 — 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه

مرسوم رقم 87 — 103 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن نقل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في الاغواط الى ولايات الاغواط والجلفة وغرداية.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

— وبناء على الدستور، ولاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1974 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يلي :

- وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات وولاة الاغواط والجلفة وغرداية،

- تحديد قوائم الجرد الخاصة بالمؤسسة التى تم حلها، بقرار مشترك صادر عن وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية للمؤسسة التى تم حلها عند تاريخ التحويل،

- وضع حصيلة ختامية لاعمال هياكل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى الاغواط، الواقعة بتراب ولايات الاغواط والجلفة وغرداية تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ومن أجل هذا يمكن أن يشترك وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات فى تحديد الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى الاغواط الى المؤسسات العمومية الولائية المعينة للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين الذين تم تحويلهم خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها والتعاقدية السارية عليهم فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات عند الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التى كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى الاغواط، سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 104 مؤرخ فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التى كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى باتنة الى ولايات باتنة وبسكرة وتبسة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

المرسوم رقم 83 - 129 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها المؤسسة التي تم حلها، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى ولايات باتنة وبسكرة وتبسة لضمها الى املاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى السنة المالية 1987 بموجب القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل مايلي :

وضع جرد كمي وكيفي وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات وولاة باتنة وبسكرة وتبسة.

تحديد قوائم الجرد الخاصة بالمؤسسة التي تم حلها بقرار مشترك صادر عن وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية للمؤسسة التي تم حلها عند تاريخ التحويل،

- وضع حصيلة ختامية لاعمال هياكل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة، الواقعة بتراب ولايات باتنة وبسكرة وتبسة، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع المياه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 329 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كفايات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تجل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة المحدث بموجب

مرسوم رقم 87 - 105 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في بشار الى ولايات بشار وتندوف وأدرار.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1908 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

يجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ومن أجل هذا يمكن أن يشترك وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات في تحديد الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة الى المؤسسات العمومية الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق وواجبات المستخدمين الذين تم تحويلهم، خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها والتعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات عند الحاجة فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التي كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في باتنة سيرا منتظما ومستمرا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

المرسوم طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في II فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل مايلي :

وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات وولاة بشار وتندوف وأدرار.

تحديد قوائم الجرد الخاصة بالمؤسسة التى تم حلها بقرار مشترك صادر عن وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري البيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية للمؤسسة التى تم حلها عند تاريخ التحويل،

- وضع حصيلة ختامية لأعمال هياكل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى بشار الواقعة بتراب ولايات بشار وتندوف وأدرار، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

يجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ومن أجل هذا يمكن أن يشترك وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات فى تحديد الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى بشار الى المؤسسات العمومية الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق وواجبات المستخدمين الذين تم تحويلهم تخاضعة للأحكام القانونية الاساسية منها

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ فى 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 379 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المياه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 330 المؤرخ فى أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى بشار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق II فبراير سنة 1986 والمحدد كيفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى بشار المحدثه بموجب المرسوم رقم 83 - 330 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والخصص والوسائل من كل نوع التى كانت تحوزها المؤسسة التى تم حلها، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى ولايات بشار وتندوف وأدرار لضمها الى املاكها الاقتصادية وذلك فى اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى السنة المالية 1987 بموجب القانون رقم 86 - 15 المؤرخ فى 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والخصص والوسائل المذكورة فى المادة 2 من هذا

14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 331 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1983 والمحدد كفاءات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من المرسوم رقم 83 — 331 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه كالتالي :

والتعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يعهد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات عند الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكفاءات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التي كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت، سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 — 106 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت ونقل حصة من أملاكها الى ولايات النعامة وسعيدة والبيض.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

— وبناء على الدستور، لا سيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل، والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ في

يجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

— تحديد إجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه. ويمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى البيئة والغابات أن يحددا معا لهذا الغرض بقرار، الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت الى المؤسسات العمومية الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين المحولين وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات حسب الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التى كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت، سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

«المادة 2 - الفقرة 3 - الاختصاص الاقليمى. تمارس المؤسسة أعمالها على كامل تراب ولايتى تيارت وتيسمسيلت».

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التى كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت، في ولايات النعامة وسعيدة والبيض، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه الجماعات المحلية لضمها الى املاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 4 - 86 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى سنة 1387 بالقانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المذكورة في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل مايلي :

— وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يعين أعضاؤها بالاشتراك مع وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات وولاة النعامة وسعيدة والبيض، فيما يخص ولاياتهم،

— تحديد قوائم الجرد المطابقة للاملاك المحولة يقوم به كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

وضع حصيلة ختامية لاعمال الهياكل التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيارت على تراب ولايات النعامة وسعيدة والبيض، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

مرسوم رقم 87 - 107 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يعدل ويتمم المرسوم رقم 83 - 333 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف المجلس المحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 332 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيزي وزو،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 333 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مدينة الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 337 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في المدينة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والمحدد صلاحيات وزير الري والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 346 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1405 الموافق 24 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة لتنظيم المؤسسات وتسييرها،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،
يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعدل وتتمم الفقرة الثالثة من المادة 2 من المرسوم رقم 83 - 333 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، كما يلي :

«المادة 2 - الفقرة 3 - الاختصاص الاقليمي.

تمارس المؤسسة أعمالها على تراب ولايات الجزائر وتيبازة وبومرداس».

المادة 2 : يحول مجموع الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل من كل النوع التي كانت تحوزها أو تسييرها مؤسستا توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في تيزي وزو والمدينة بولايتي بومرداس وتيبازة الى مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مدينة الجزائر.

المادة 3 : يترتب على تحويل الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم ما يلي :

- وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الري والبيئة والغابات.

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، السعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمى للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى اول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى اول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ فى 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، لاسيما المادة 107 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 334 المؤرخ فى اول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى سطيف،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كينيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

- تحديد قوائم الجرد من قبل وزير المالية ووزير الرى والبيئة والغابات.

- وضع حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة من قبل مؤسسى توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى تيزى وزو والمدينة بولايتى بومرداس وتيبازة، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحمولة الى مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مدينة الجزائر.

المادة 4 : يمكن أن يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير وادارة مجموع الهياكل والوسائل المبينة فى المادة 2 من هذا المرسوم الى مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مدينة الجزائر.

يبقى هؤلاء المستخدمون خاضعين للاحكام القانونية الاساسية أو التعاقدية التى تسيروهم الى غاية تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 108 مؤرخ فى 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1978 يعدل الاختصاص الاقليمى لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى سطيف ونقل حصة من املاكها الى ولايتى بجاية والمسيلة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 - 10 و 152 منه،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من المرسوم رقم 83 - 334 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه كالتالي :

«المادة 2 - الفقرة 3 - الاختصاص الاقليمي».

تمارس المؤسسة أعمالها على كامل تراب ولايتي سطيف و برج بوعريريج».

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في سطيف في ولايتي بجاية والمسيلة من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه الجماعات المحلية لضمها الى أملاكها الاقتصادية. وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى سنة 1987 بالقانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المذكورة في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على التحويل ما يلي :

- وضع جرد كمي وكيفي وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يعين أعضاؤها بالاشتراك مع وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات ووالى بجاية ووالى المسيلة، فيما يخصه، ولايتيهما،

- تحديد قوائم الجرد المطابقة للاملاك المنقولة يقوم به كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات، - وضع حصيلة ختامية لاعمال الهياكل التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها

في سطيف، على تراب ولايتي بجاية والمسيلة، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات،

ويجب ان تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه. ويمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات أن يحددا معا لهذا الغرض بقرار الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بسير أعمال الهياكل الولائية التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في سطيف الى المؤسسات الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين المحولين وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات حسب الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الاعمال التي كانت تقوم بها سابقا مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في سطيف، سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،
لاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ
في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر
سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،
لاسيما المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 335 المؤرخ
في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983
والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها
وتوزيعها في عنابة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ
في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير
سنة 1986 والمحدد كليات تطبيق المادة 153 من
القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة
1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من
المرسوم رقم 83 — 335 المؤرخ في 14 مايو سنة
1983 المذكور أعلاه كالتالي :

«المادة 2 — الفقرة 3 — الاختصاص الاقليمي».
تمارس المؤسسة أعمالها على كامل تراب
ولايتي عنابة والطارف».

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص
والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها مؤسسة
توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في عنابة، في
ولايتي سكيكدة وقالمة، من الاملاك الاقتصادية
للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه
الجماعات المحلية لضمها الى أملاكها الاقتصادية
وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم
84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور
أعلاه، والممتدة الى سنة 1987 بالقانون رقم
86 — 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور
أعلاه.

مرسوم رقم 87 — 109 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407
الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل
الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه
وتسييرها وتوزيعها في عنابة ونقل حصة
من أملاكها الى ولايتي سكيكدة وقالمة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة
والغابات،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
111 — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في
7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ
في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس
سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من
قبل المجلس الشعبي الوطني،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ
في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس
سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من
طرف مجلس المحاسبة،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ
في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة
1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ
في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة
1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ
في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر

التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات حسب الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الاعمال التي كانت تقوم بها سابقا مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في عناية سيرا منتظما ومستمر.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 110 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الإقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة ونقل حصة من أملاكها الى ولايتي خنشلة وأم البواقي.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المذكورة في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على التحويل ما يلي :

- وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يعين أعضاؤها بالاشتراك مع وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات ووالى سكيكدة ووالى قالمة فيما يخص جماعاتهما،

- تحديد قوائم الجرد المطابقة للاملاك المنقولة يقوم به كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية لاعمال الهياكل التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى عناية على تراب ولايتى سكيكدة وقالمة، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل،

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ويمكن لوزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات أن يحددا معا لهذا الغرض بقرار الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بسير أعمال الهياكل الولائية التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى عناية الى المؤسسات العمومية الولائية المعينة للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين المحولين وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو

تمارس المؤسسة أعمالها على كامل تراب ولايات قسنطينة وميلة وجيجل».

المادة 2: تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة، في ولايتي خنشلة وأم البواقي، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه الجماعات المحلية لضمها الى أملاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى سنة 1987 بالقانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3: يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للإجراءات المذكورة في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4: يترتب على هذا التحويل ما يلي:

- وضع جرد كمي وكيفي وتقديرى تقوم به طبقا للقوانين والتنظيمات الجارية بها العمل من قبل لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات ووالي خنشلة ووالي أم البواقي فيما يخص ولايتيهما،

- تحديد قوائم الجرد المطابقة للاملاك المحولة يقوم به كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية لأعمال الهياكل التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة، على تراب ولايتي خنشلة وأم البواقي، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 336 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كليات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي:

المادة الاولى: تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من المرسوم رقم 85 - 336 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه كالتالى:

«المادة 2: - الفقرة 3 - الاختصاص الاقليمي.

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،
— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في
14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل
المجلس الشعبي الوطني،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في
14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف
مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في
2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984
والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في
أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984
والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في
أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة
1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما
المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في
27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة
1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما
المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 200 المؤرخ في
4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة
1983 الذي يحدد شروط انشاء المؤسسة العمومية
المحلية وتنظيمها وسيرها،

— تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق
المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه،
ويمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير
الري والبيئة والغابات أن يحددا معا لهذا الغرض
بقرار الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق
وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير
أعمال الهياكل الولائية التابعة لمؤسسة توفير
المياه وتسييرها وتوزيعها في قسنطينة الى المؤسسات
العمومية الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين وواجباتهم خاضعة
للاحكام القانونية الاساسية منها أو التعاقدية
السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد كل من وزير المالية ووزير
الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة
والغابات حسب الحاجة، فيما يخص تحويل
المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات
ال مطلوبة لضمان سير الاعمال التي كانت تقوم بها
سابقا مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها
في قسنطينة سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق
5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 111 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407
الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تغيير تسمية
مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في
مستغانم ونقل مقرها وتعديل اختصاصها
الاقليمي وتحويل جزء من املاكها الى ولايتي
مستغانم وغلizard.

ان رئيس الجمهورية،

طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 5 : يترتب على هذا التحويل ما يلي :

- وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات وواليا مستغانم وغلزيان،

- تحديد قوائم الجرد الخاصة بالاملاك المحولة بقرار مشترك صادر عن وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية لاعمال هياكل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مستغانم الواقعة بتراب ولايتى غلزيان ومستغانم تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

يجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ومن أجل هذا يمكن أن يشترك وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات فى تحديد الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الولايات.

المادة 6 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مستغانم الى المؤسسات العمومية الولائية المعينة للتكفل بهذه الاعمال.

وتبقى حقوق وواجبات المستخدمين الذين تم تحويلهم، خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 338 المؤرخ فى أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مستغانم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ فى 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كيفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحمل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مستغانم المحدثة بموجب المرسوم رقم 83 - 838 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، تسمية «مؤسسة توفير المياه وتسييرها فى الشلف».

المادة 2 : يعدل المقطع 3 من المادة 2 من المرسوم رقم 83 - 338 المؤرخ فى 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه كالاتى :

«المادة 2 : - 3 - الاختصاص الاقليمى.

تمارس المؤسسة مهامها على تراب ولايتى الشلف وعين الدفلى».

المادة 3 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التى كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها فى مستغانم بولايتى مستغانم وغلزيان، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه الجماعات المحلية لضمها الى أملاكها الاقتصادية وذلك فى اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى السنة المالية 1987 بموجب القانون رقم 86 - 15 المؤرخ فى 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة فى المادة 3 من هذا المرسوم

1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 ولاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 ولاسيما المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 379 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمحدد صلاحيات البلدية والولاية، واختصاصاتهما في قطاع المياه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 339 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كفايات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة، المحدثة بموجب المرسوم رقم 83 — 339 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 7 : يحدد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات عند الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التي كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في مستغانم سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 — 112 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من جميع أنواعها التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة الى ولايات ورقلة واليزي وتامنغست.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

— وبناء على الدستور، لا سيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة

— تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه، ومن أجل هذا يمكن أن يشترك وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات في تحديد الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بتسيير أعمال هياكل المؤسسة الولائية لتوفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة الى المؤسسات العمومية الولائية المخصصة بالتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق وواجبات المستخدمين الذين تم تحويلهم، خاضعة للاحكام القانونية الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات عند الحاجة، فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير النشاطات التي كانت تقوم بها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 113 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل الاختصاص الاقليمي لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران ونقل حصة من أملاكها الى ولاية سيدى بلعباس.

ان رئيس الجمهورية،

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها المؤسسة التي تم حلها من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى ولايات ورقلة واليزى وتامنغست لضمها الى أملاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى السنة المالية 1987 بموجب القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على هذا التحويل ما يلي :

— وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل من قبل لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات وولاة ورقلة واليزى وتامنغست،

— تحديد قوائم الجرد الخاصة بالمؤسسة التي تم حلها بقرار مشترك صادر عن وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

— وضع حصيلة ختامية للمؤسسة التي تم حلها عند تاريخ التحويل؛

— وضع حصيلة ختامية لاعمال هياكل مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في ورقلة، الواقعة بتراب ولايات ورقلة واليزى وتامنغست، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الجماعات.

يجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمحدد كيفيات تطبيق المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعدل الفقرة 3 من المادة 2 من المرسوم رقم 85 — 340 المؤرخ في 14 مايو سنة 1983 المذكور أعلاه، كالتالي :

«المادة 2 — الفقرة 3 — الاختصاص الاقليمي».

تمارس المؤسسة أعمالها على كامل تراب ولايات وهران وعين تموشنت ومعسكر وتلمسان».

المادة 2 : تقتطع الاملاك والحقوق والحصص والوسائل من كل نوع التي كانت تحوزها مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران، في ولاية سيدى بلعباس، من الاملاك الاقتصادية للدولة وتنقل ملكيتها المطلقة لقاء عوض الى هذه الجماعات المحلية لضمها الى أملاكها الاقتصادية وذلك في اطار أحكام المادة 153 من القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه والممتدة الى سنة 1987 بالقانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يتم تحويل الاملاك والحقوق والحصص والوسائل المذكورة في المادة 2 من هذا المرسوم طبقا للاجراءات المذكورة في المرسوم رقم 86 — 24 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1986 المذكور أعلاه.

المادة 4 : يترتب على التحويل ما يلي :

— وضع جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يعين أعضاؤها باتشترك مع وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات ووالى سيدى بلعباس، فيما يخص ولايته،

— بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 — 15 المؤرخ في 27 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، لاسيما المادة 107 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 340 المؤرخ في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمن انشاء مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران،

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 114 مؤرخ في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987 يتضمن تعديل توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي 1987 حسب كل قطاع.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التخطيط،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 22 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن المخطط الخماسي 1985 - 1989،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من السنة المالية 1987 اعتماد قدره ستمائة وخمسة ملايين دينار (605.000.000 دج) مقيد في النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي 1987 (الجدول «ج» الملحق بقانون المالية لسنة 1987) وللقطاعات المبينة في الجدول «I» الملحق بهذا المرسوم.

- تحديد قوائم الجرد المطابقة للاملاك المحولة يقوم كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات،

- وضع حصيلة ختامية لاعمال الهياكل التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران، على تراب ولاية سيدي بلعباس، تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى هذه الولاية.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية في أجل لايتجاوز ثلاثة (3) أشهر طبقا للمتشريع الجارى به العمل.

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه أعلاه. ويمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات أن يحددا معا لهذا الغرض بقرار الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للولايات.

المادة 5 : يحول المستخدمون المرتبطون بسير أعمال الهياكل الولائية التابعة لمؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران الى المؤسسات العمومية الولائية المعنية للتكفل بهذه الاعمال.

تبقى حقوق المستخدمين المحولين وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6 : يحدد كل من وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الري والبيئة والغابات حسب الحاجة فيما يخص تحويل المستخدمين المذكورين الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الاعمال التي كانت تقوم بها سابقا مؤسسة توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في وهران سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رمضان عام 1407 الموافق 5 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

المادة 2 : يخصص للسنة المالية 1987 اعتماد قدره ستمائة وخمسة ملايين دينار (605.000.000 دج) ويقيّد في النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي 1987 (الجدول «ج» الملحق بقانون المالية لسنة 1987) وللقطاعات المبينة في الجدول «2» الملحق بهذا المرسوم.

الجدول «1»

الاعتمادات الملقاة بالدينار	القطاعات
30.000.000	المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
225.000.000	تمويل نفقات المنشآت الأساسية المحلية والتكوين المتصل بالاستثمارات المخططة للمؤسسة الاشتراكية
150.000.000	التخصيص من الرصيد القاعدي للمؤسسات الجديدة
200.000.000	إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات
605.000.000	مجموع الاعتمادات الملقاة

الجدول «2»

الاعتمادات المخصصة بالدينار	القطاعات
20.000.000	الصناعات
5.000.000	الخدمات
40.000.000	التربية والتكوين
80.000.000	البناء ووسائل الانجاز
460.000.000	قطاعات مختلفة
605.000.000	مجموع الاعتمادات المخصصة

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الطبية بالجزائر.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام السيد مسعود زيتوني، بصفته مديرا للمعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم الطبية بالجزائر، وذلك بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مديرة المعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الطبية بعنابة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام الأنسة زهية منتوري، بصفته مديرة للمعهد الوطني للتعليم العالي في العلوم الطبية بعنابة، لتكليفها بوظيفة أخرى.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام نائبة مدير بوزارة التربية الوطنية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام السيدة يمينة موهوب زوجة أحمد ناصر، بصفته نائبة مدير للتعليم المتخصص بوزارة التربية الوطنية، وذلك بناء على طلبها.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام السيد جمال الدين غرناطي، بصفته سفيراً فوق العادة ومفوضاً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية الكونغو الشعبية ببرازفيل، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير جامعة وهران.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام السيد مراد سليم طالب، بصفته مديراً لجامعة وهران لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 انتهى مهام السيد حسن الازرق، بصفته مديراً لجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين عضو المجلس التنفيذي في ولاية، رئيس قسم.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد ابن علي بوبكري، عضو المجلس التنفيذي في ولاية سعيدة، رئيسا لقسم الهياكل الأساسية والتجهيز.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام لديوان تهيئة منطقة بني شقران.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد محمد مخفي، مديرا عاما لديوان تهيئة منطقة بني شقران.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للصحافة «الجمهورية».

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد حبيب راشدين، مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للصحافة «الجمهورية».

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد محمد بسكر، نائب مدير للدراسات القانونية بوزارة التعليم العالي.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مفتش عام تقني بوزارة البريد والمواصلات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 تنهى مهام السيد محمد الشريف، بصفته مفتشا عاما تقنيا بوزارة البريد والمواصلات.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التكوين المهني والعمل.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 تنهى ابتداء من أول يناير سنة 1985، مهام السيد صالح وزنالي، بصفته نائب مدير للوسائل التربوية بوزارة التكوين المهني والعمل، لاحتالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد جمال الدين غرناطي، سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية ساحل العاج بأبجان.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير المعهد الوطني للتعليم العالي في الاعلام الآلي بتيزي وزو.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد عمر والعربي، مديرا للمعهد الوطني للتعليم العالي في الاعلام الآلي بتيزي وزو.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للتموين بالفواكه والخضر وتوفيرها بانتظام.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد عبد القادر قمور، مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للتموين بالفواكه والخضر وتوفيرها بانتظام.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد مراد سليم طالب، مديرا لجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا.

مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مدير المعهد الوطني للتعليم العالي في اللغة والآداب العربية بتيزي وزو.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يعين السيد حسين جاجوة، مديرا للمعهد الوطني للتعليم العالي في اللغة والآداب العربية بتيزي وزو.

قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد رابح حديد، نائب مدير التخطيط والتعاون الدولي والتلخيص، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة الشؤون الخارجية

مقررات مؤرخة في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 تتضمن تعيين نواب مديرين، قائمين بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد جمال أورابح، نائب مدير للتخطيط السياسي والتلخيص قائما بالاعمال مؤقتا.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 22 ديسمبر سنة 1986 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 56 المؤرخة في 18 مارس سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ورقلة والمتضمنة حل مقالة الميكانيك العامة لولاية ورقلة وتحويل أصولها وخصومها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير المالية،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 20I المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 23 أبريل سنة 1977 الذي يأذن بتنفيذ المداولة رقم 2I المؤرخة في 6 مارس سنة 1976، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ورقلة والمتعلقة بانشاء مقالة عمومية ولائية، تدعى مؤسسة الميكانيك العامة،

— وبناء على المداولة رقم 56 المؤرخة في 18 مارس سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ورقلة،

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق اول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد عبد السلام بدران، نائب مدير لآسيا الغربية، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق اول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد أحمد تادلاوي، نائب مدير للعلاقات مع الصحافة، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق اول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد بلحسن بن يعقوب، نائب مدير للتشريع والمنازعات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق اول أبريل سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون الخارجية، يعين السيد سليم غربال، نائب مدير للمعاهدات، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر أثر قانوني بعد مرور 365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهاكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/16 المؤرخة فى 15 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/16 المؤرخة فى 15 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتته.

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 56 المؤرخة فى 18 مارس سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ورقلة والمتعلقة بحل مقاوله الميكانيك العامة لولاية ورقلة.

المادة 2 : تحول عناصر أصول المقاوله وخصومها الى ولاية ورقلة وفقا لاحكام المادة 134 من الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 23 مايو سنة 1969، المذكور اعلاه.

المادة 3 : يكلف والى ولاية ورقلة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 22 ديسمبر سنة 1986.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير المالية
عبد العزيز خلاف

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/16 المؤرخة فى 15 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتته.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحري

محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوزراع

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/13 المؤرخة في 19 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في بسكرة والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحري،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها» وتدعى في صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في موزاية، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية البلدية، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية البلدية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية بسكرة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم التجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بسكرة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهاكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/13 المؤرخة فى 19 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/13 المؤرخة فى 19 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى بسكرة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

— وبناء على المداولة رقم 86/2 المؤرخة في 27 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى جيجل،
يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/2 المؤرخة في 27 سبتمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى جيجل والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحي وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى قاسوس ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية جيجل ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولاى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/2 المؤرخة فى 27 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى جيجل والمتضمنه انشاء المقاوله الولاىيه لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 14/86 المؤرخة في 26 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى خنشلة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 14/86 المؤرخة في 26 سبتمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى خنشلة والمتعلقة بانشاء مقالة ولانية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى خنشلة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية جيجل بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 14/86 المؤرخة فى 26 سبتمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى خنشلة والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

المادة 4 : تعدد المقاولات كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية خنشلة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي للولاية.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية خنشلة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بونراغ

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 86/5 المؤرخة في 29 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الوادى والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحري،

ووزير الصناعة الثقيلة،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهاكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الوادى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى

محمد يعلى قاصدى مرباح
وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/7 المؤرخة فى 20 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيسمسيلت والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحرى،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع انواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/5 المؤرخة فى 29 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الوادى،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/5 المؤرخة فى 29 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الوادى والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى قمار، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية الوادى، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال المرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 4 : تعدد المقاولات كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيسمسيلت، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيسمسيلت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بونذراع

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1982، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/7 المؤرخة فى 20 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيسمسيلت،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/7 المؤرخة فى 20 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيسمسيلت والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى تيسمسيلت، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/316 المؤرخة في 26 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت،

يقررون ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/16 المؤرخة في 26 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في عين تموشنت، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية عين تموشنت، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/316 المؤرخة في 26 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت والمتضمنة إنشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحري،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم.

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى مرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي

سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406، الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/107 المؤرخة في 27 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قالمة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/107 المؤرخة فى فى 27 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قالمة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى قالمة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية

المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عين تموشنت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/107 المؤرخة فى 27 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قالمة والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/76 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ورقلة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحري،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاعي الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1407، الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 الذي يحول الى الولايات بعض الاعمال التي يمارسها الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية قالمة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية قالمة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

وزير الفلاحة والصيد
البحري

محمد يعلى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بوزراع

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية ورقلة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 3 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 3 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى
محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بونذراع

قرار مؤرخ فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987 يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 13 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ فى اول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات، لاسيما المادة 8 منه،

وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع انواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/76 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ورقلة،
يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/76 المؤرخة فى 4 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ورقلة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتته.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى اعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتته» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى ورقلة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتته.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية ورقلة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

بموجب مقرر مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1407 الموافق أول فبراير سنة 1987، صادر عن والى ولاية الطارف، يعين السيد عبد العزيز معيوش، قائما بالاعمال مؤقتا بصفته عضوا في المجلس التنفيذي لولاية الطارف، رئيسا لقسم الصحة والسكان.

بموجب مقرر مؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 7 فبراير سنة 1987، صادر عن والى ولاية الوادي، يعين السيد الشريف حريش، قائما بالاعمال مؤقتا بصفته عضوا في المجلس التنفيذي لولاية الوادي، رئيسا لقسم الصحة والسكان.

بموجب مقرر مؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 11 فبراير سنة 1987، صادر عن والى ولاية البيض، يعين السيد عبد الباقي الحسين، قائما بالاعمال مؤقتا بصفته عضوا في المجلس التنفيذي لولاية البيض، رئيسا لقسم التنظيم والتنشيط المحلي والوسائل العامة.

وزارة المالية

قرارات مؤرخان في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمنان تعيين ملحقين بديوان وزير المالية.

بموجب قراراتين مؤرخين في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 صادرين عن وزير المالية، يعين السيدان الآتي اسمهما ملحقين بديوان الوزير :

— سيد عمرو العزلى،

— على مقرانى.

— وبمقتضى القرار المؤرخ في أول رجب عام 1407 الموافق أول مارس سنة 1987 والمتضمن تعيين السيد عبد القادر عيساوى، رئيسا لديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد عبد القادر عيساوى، رئيس الديوان، الامضاء باسم وزير الداخلية والجماعات المحلية، على جميع الوثائق التى تتعلق بالمهام المحددة فى المادة 18 من المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ فى 21 مايو سنة 1985 المذكور أعلاه، باستثناء القرارات والمقررات والوثائق المتعلقة بالتسيير التى تندرج ضمن صلاحيات الهياكل والجهزة الاخرى التابعة للإدارة المركزية واختصاصاتها.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987.

محمد يعلى

مقررات مؤرخة فى أول جمادى الاولى و 2 و 8 و 12 جمادى الثانية عام 1407 الموافق أول يناير وأول و 7 و 11 فبراير سنة 1987 تتضمن تعيين أعضاء فى المجالس التنفيذية للولايات، رؤساء أقسام قائمين بالاعمال مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1407 الموافق أول يناير سنة 1987 صادر عن والى ولاية قسنطينة، يعين السيد مصطفى على زغلاش، قائما بالاعمال مؤقتا بصفته عضوا فى المجلس التنفيذي لولاية قسنطينة، رئيسا لقسم التنظيم الاقتصادى.

وزارة الأشغال العمومية

قرار مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير ادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية.

ان وزير الاشغال العمومية،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 127 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير الاشغال العمومية، المتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 119 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 132 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية فى وزارة الاشغال العمومية،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ فى 29 صفر عام 1407 الموافق أول نوفمبر سنة 1986 والمتضمن تعيين السيد محمد منداس، مديرا لادارة الوسائل بوزارة الاشغال العمومية،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد منداس، مدير ادارة الوسائل، الامضاء باسم وزير الاشغال العمومية على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات وذلك فى حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987.

أحمد بن فريجة

وزارة الصناعات الخفيفة

قرار مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين ملحق بديوان وزير الصناعات الخفيفة.

بموجب قرار مؤرخ فى 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987، صادر عن وزير الصناعات الخفيفة، يعين السيد سليمان رباع، ملحقا بديوان الوزير.

مجلس المحاسبة

مقرر مؤرخ فى أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف كتاب ضبط مساعدين لدى مجلس المحاسبة.

ان الوزير الاول،

ورئيس مجلس المحاسبة،

— بمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل،

القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 27 نوفمبر سنة 1972، المعدل للقرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 المحدد مستوى معرفة اللغة الوطنية التى يجب أن يتمتع بها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : عملا بالمادة 4 — I من المرسوم رقم 81 — 324 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981 المذكور أعلاه، تنظم مسابقة على أساس الشهادا للالتحاق بسلك كتاب الضبط المساعدين.

المادة 2 : تجرى المسابقة بعد شهرين من نشر هذا المقرر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 3 : عدد المناصب المعروضة سبعة (7).

المادة 4 : تفتح المسابقة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، للمتشحين البالغين من العمر 25 سنة على الاقل و 35 سنة على الاكثر فى أول يناير من السنة الجارية.

المادة 5 : يجب أن يكون المترشحون حائرين على شهادة الكفاءة فى الحقوق.

المادة 6 : يجب أن يتضمن ملف الترشيح الذى يرسل الى مجلس المحاسبة، الاوراق الآتية :

- 1 — طلب بخط يد المترشح وتوقيعه،
- 2 — بطاقة فردية أو عائلية للحالة المدنية لم تمض عليها سنة كاملة،
- 3 — نسخة من سجل السوابق العدلية (الورقة رقم 3) لم يمض عليها ثلاثة أشهر،
- 4 — شهادة الجنسية الجزائرية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتميين فى الوظائف العمومية وترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1986 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 133 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد بعض الاحكام المطبقة على أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى من أجل الالتحاق بأسلاك الموظفين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 324 المؤرخ فى 8 صفر عام 1402 الموافق 5 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن القانون الخاص بكتاب الضبط المساعدين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 34 المؤرخ فى 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للتوظيف بالوزارة الاولى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 60 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذى يحدد اجراءات التطبيق الفورى للمرسوم رقم 85 — 59 المؤرخ فى 23 مارس سنة 1985 والمتضمن

4 - مستشارين أوليين،

5 - كاتب الضبط الاول.

المادة 9 : يجب على كل مترشح مقبول في المسابقة وتلقى اشعارا بذلك أن يلتحق بمنصبه في أجل أقصاه شهر وبعد انقضاء هذه المدة يفقد المترشح الذي لم يلتحق بمنصبه، الا لسبب قاهر حق الانتفاع من المسابقة.

المادة 10 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة كتاب ضبط مساعدين متمرنين وتعين لهم مناصب حسب احتياجات المصلحة.

المادة 11 : ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987.

رئيس مجلس المحاسبة
العاج بن عبد القادر
عزوط
عن الوزير الاول
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة
العمومية
محمد كمال العلمي

5 - شهادتان طبيتان (الطب العام وطب الامراض الصدرية) لم يمض على تاريخ صدورهما ثلاثة (3) أشهر،

6 - نسخة طبق الاصل مصادق عليها من الشهادات المطلوبة،

7 - شهادة تثبت وضعية المترشح أزاء الخدمة الوطنية،

8 - وعند الاقتضاء، نسخة من سجل أعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني.

المادة 7 : يقفل دفتر التسجيل المفتوح لدى مديرية المصالح الادارية بمجلس المحاسبة بعد شهر من تاريخ نشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 8 : يضبط قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة في المسابقة رئيس مجلس المحاسبة بناء على اقتراح اللجنة المكونة من :

1 - الناظر العام لمجلس المحاسبة، رئيسا،

2 - المدير العام للوظيفة العمومية، أو ممثله،

3 - مدير المصالح الادارية، أو ممثله،